

البيان المشترك للممثلة جمهورية ألمانيا الاتحادية والجمهورية الفرنسية

السيد الرئيس،

معالي المحافظين،

السادة المندوبون،

كما جرى في العام الماضي وفي سياق رئاستنا لمجموعة السبع والاتحاد الأوروبي، ستقوم ألمانيا وفرنسا بالإدلاء ببيان مشترك في هذه الدورة الخامسة والأربعين لمجلس محافظي الصندوق من أجل التأكيد على دعمنا القوي وأولوياتنا المشتركة على صعيد الصندوق.

يعتربنا بعض الحزن ونحن نشارك للمرة الثانية على التوالي في دورة افتراضية لمجلس المحافظين، ونتطلع قدما إلى الاجتماع شخصيا مرة أخرى في روما.

فالآثار الصحية والاقتصادية والاجتماعية للجائحة والأزمة لا تزال محسوسة في المجتمعات المحلية الريفية وبين المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. ويواجه الهدفان الأول والثاني من أهداف التنمية المستدامة تهديدات واضحة أكثر من أي وقت مضى، ويجب توقع ازدياد عدم المساواة. واشتدت حدة أزمة المناخ أكثر من أي وقت مضى وبات تأثيرها شديدا بشكل خاص على المجتمعات المحلية الريفية. ويُعدّ تعزيز التكيف مع تغير المناخ والأمن الاقتصادي وقدرة أصحاب الحيازات الصغيرة على الصمود وتزويدهم بحصة أكبر من موارد المناخ أمرا ضروريا في الانتقال العادل نحو الحياد المناخي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وفي هذا السياق، يعتبر العمل الفريد الذي اضطلع به الصندوق منذ حوالي 50 عاما بالغ الأهمية. ويجعل التركيز على المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والمجتمعات المحلية الريفية النائية، والتركيز المتنامي على النساء والشباب، من الصندوق مؤسسة ذات أهمية بالغة بالنسبة إلى البلدان النامية في سياق هذه الأزمات المتعددة. ويبقى الانفتاح على الابتكار ودمجه، بما يشمل الرقمنة وإشراك القطاع الخاص - بما في ذلك زيادة تعبئة تمويل القطاع الخاص ومشاركته، في تطوير سلاسل القيمة على سبيل المثال - أمرا بالغ الأهمية. ويعتبر إسماع صوت الفقراء أصحاب الحيازات الصغيرة والنساء والشباب وجمعياتهم وتيسير مشاركتهم أساسيا لتحقيق الأمن الغذائي وإنجاز تحول أكثر عدلا في النظام الغذائي. وقد جرت الدعوة لتحقيق ذلك في مناقشات مؤتمر قمة النظم الغذائية الذي أدى فيه الصندوق دورا هاما للغاية. ولن يحدث تحول النظام الغذائي من خلال نهج المشروعات وحده، وإنما يجب دفع عجلته على المستويين السياساتي والسياسي أيضا. ونود أن نشيد بعمل الصندوق على هذا الصعيد من خلال المنظومة الأوسع للأمم المتحدة، كما أننا نشجع المتابعة القوية والفعالة من خلال التعاون المعزز بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها.

وفي عام 2021، جرى تعزيز الصندوق بشكل كبير. ووصل التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق إلى مستوى قياسي بفضل المساهمات التي قدمتها الجهات المساهمة التقليدية والبلدان المستفيدة على حد سواء. ونرحب أيضا بتنفيذ إطار الاقتراض المتكامل الذي يسمح للصندوق بالوصول إلى موارد أكثر تنوعا مع الالتزام بمهمته. وجرى وضع الآليات والموارد اللازمة لبدء تنفيذ التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق منذ اليوم الأول، وذلك بفضل جهودنا المشتركة. وأظهر الصندوق بقوة أيضا قدرته على مواجهة التحديات الجديدة من خلال الإعلان عن تخصيص 30 في المائة من تمويله للمناخ من أجل الحلول القائمة على الطبيعة، ووضع استراتيجية واعدة للتنوع البيولوجي تستند، من بين أمور أخرى، إلى استعراض النهج الزراعية الإيكولوجية في حافظته الحالية.

ومع بدء دورة تمويل جديدة في إطار التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، فإننا نتطلع قدما إلى استمرار الصندوق في هذا المسار وتحقيق الأولويات الهامة التالية.

وينبغي على الصندوق أن يواصل التركيز على أشد السكان فقرا في أفقر البلدان، لا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وذلك لأنهم الأشد تضررا جراء الفقر ويعانون من أزمات متعددة. ويُشكّل ذلك الأساس لتجديدات الموارد

القوية في المستقبل أيضا. ونحن بالتالي نحث الدول الأعضاء التي لم تفعل ذلك بعد، أو تلك القادرة على تقديم المزيد، على دعم الموارد الأساسية للصندوق التي تشكل الأساس لذلك. ونحث الصندوق وجميع الدول الأعضاء أيضا على الالتزام بتنفيذ مهمة الصندوق والأهداف الجغرافية الطموحة التي جرى تحديدها للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. ونحن ندعم بالكامل جدول أعمال الصندوق الخاص بالمناخ، وعلى وجه الخصوص الهدف الأعلى لتمويل المناخ الذي جرى الاتفاق عليه للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. وتعدّ مشاركة الصندوق القوية في مبادرة الجدار الأخضر العظيم والالتزامات القوية التي تعهد بها الصندوق لتلك المبادرة إلى جانب الصندوق الأخضر للمناخ ومصرف التنمية الأفريقي خلال الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ، بالإضافة إلى برنامج الصمود الريفي وبرنامج التأقلم المعزز لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة التابعين للصندوق، مظاهر توضح مشاركته القوية في قضايا المناخ والبيئة. وينبغي على الصندوق أن يواصل استخدام ميزته النسبية في تعزيز التكيف مع تغيير المناخ وقدرة أصحاب الحيازات الصغيرة على الصمود. وفي هذا السياق، نرحب بمشاركة الصندوق المستمرة مع الصندوق الأخضر للمناخ ومرفق البيئة العالمية، والتي تجعل من الممكن تخصيص موارد خاصة بالمناخ للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والمجتمعات المحلية، بما في ذلك مجموعات الشعوب الأصلية. ونحن نتطلع قدما إلى تنفيذ طموح، وواقعي في الوقت ذاته، لاستراتيجية التنوع البيولوجي ذات الارتباط الوثيق بجدول أعمال الصندوق الخاص بالمناخ. وعلى وجه الخصوص، نتوقع تركيزا قويا على التكيف والقدرة على الصمود والحلول القائمة على الطبيعة، لا سيما الزراعة الإيكولوجية، في سياق الدورة السابعة والعشرين القادمة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ في مصر. ويمكن للصندوق أن يؤدي دورا أكبر أيضا في برامج استعادة الغابات التي تعتمد على مشاركة صغار المزارعين وجمعياتهم والشعوب الأصلية. ونحن نؤمن بقوة بأن الصندوق يمكن أن يكون إحدى المؤسسات الرائدة في هذه القضايا الحاسمة كما يتضح من دوره الرائد في تنسيق طائفة من المؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية الزراعية العامة كجزء من مبادرة التمويل المشترك. ونثني على دور الصندوق في هذا الصدد، كما فعل وزراء الخارجية والتنمية في مجموعة العشرين في الإعلان الذي يحمل اسم "إعلان ماتيرا بشأن الأمن الغذائي والتغذية والنظم الغذائية" المعتمد في 29 يونيو/حزيران 2021.

وبطبيعة الحال، يجب تنسيق هذه الأولويات مع الاستدامة المالية للصندوق. ونحن نؤيد بشدة ونثني على العمل الذي أنجزه الصندوق في السنوات القليلة الماضية والجهود المنهجية لمواجهة التحديات الباقية من الماضي مثل إطار القدرة على تحمل الديون الذي جرت المصادقة عليه في شكل حصول الصندوق على تصنيف ائتماني ممتاز في نهاية عام 2020. ويشكل ذلك أيضا جزءا من تحول الصندوق إلى نموذج يحتذى به للحوكمة المؤسسية والمالية الجيدة. وفي حين يعني ذلك إتاحة مصادر تمويل أكثر تنوعا، إلا أنه يسلط الضوء أيضا على مسؤولية الصندوق على صعيد السعي إلى تحقيق الأولويات التي جرى تحديدها في التجديد الثاني عشر للموارد وضرورة استمرار تركيز المؤسسة على نقاط قوتها وتجنب أي انحراف عن مهمتها. ولأسوء الحظ، وعلى الرغم من ارتفاع مستوى تجديد الموارد، إلا أن مقدار المنح والموارد التيسيرية للغاية على وجه الخصوص محدود للغاية بالنسبة لأهدافنا. وبالتالي، لا بد من إلقاء نظرة شاملة على القدرة على تحمل التكاليف وتحديد الأولويات لموارد الميزانية. وفي هذا السياق، نتطلع قدما إلى تدارك التأخير في إلقاء نظرة أكثر منهجية على النطاق والنتائج المتوقعة مقابل الموارد الإجمالية والقدرات اللازمة لتحقيق اللامركزية ومناقشتها. ولا يمكن لمناقشة الميزانية السنوية تناول هذه المسألة بصورة ملائمة.

ويجب أن تشكل كل هذه الأولويات حجر الأساس لمناقشات التجديد الثالث عشر للموارد التي ستبدأ العام المقبل والتي نتطلع قدما إليها، ونحن نأمل ألا تقل نجاحا عن التجديد الثاني عشر للموارد.

وتتمنى لكم فرنسا وألمانيا دورة خامسة وأربعين مثمرة وناجحة لمجلس محافظي الصندوق. ونتطلع قدما إلى العمل مع الإدارة ومع جميع الدول الأعضاء خلال عام 2022 من أجل إعادة التأكيد على أهدافنا المتمثلة في تعزيز التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية الريفية والقضاء على الجوع في العالم.